

ولكن المؤلفات التي تعرضت للكليني وكتابه ليس فيها ما يؤيد هذا الادعاء ونص جماعة من المحدثين وغيرهم على عدم صحة الحديث المروي عن الامام (ع) حول هذا الموضوع ، نظرا لان الرواة له لم تتوافر فيهم شروط الاعتماد على هذه الرواية هذا بالاضافة الى ان الامام (ع) في الغيبة الصغرى لم يكن الاتصال به ممكنا الا في الضرورات وليس منها تسحيص مرويات الكافي لامكان التوصل الى معرفة الصحيح من غيره بالرجوع الى اصول علم الدراية واحوال الرجال ، على ان بعض مرويات الكافي لو عرضت على الامام محمد بن الحسن (ع) لا يمكن ان يقره عليها كما سنتعرض لبعضها في الفصول الآتية ولو افترضنا ان الامام (ع) قال في تقريظه (الكافي كاف لشيعتنا) كما تنص على ذلك الرواية ، لو افترضنا ذلك فلا يستفاد من هذه الجملة انه صحيح بكل محتوياته، لجواز كونه كافيا لشيعتهم من حيث اشتماله على كمية من الاحاديث في الفروع والاصول صادرة عن الائمة (ع) ومما لا ريب فيه ان المرويات الصحيحة والمقتربة ببعض القرائن المؤكدة لصدورها بين مرويات الكافي سواء في ذلك ما ورد منها لبيان الاحكام وما ورد في الاخلاق والآداب والسنن وغير ذلك هذه الاصناف لو طبقها الشيعة لكانت كفيلا بان تجعلهم في القمة بين اصناف الناس ومهما كان الحال فليست الرواية نصا في ان جميع مروياته صادرة عنهم (ع) .

وقد عد المؤلفون في علم الدراية الكليني من الطبقة الرابعة بين المحدثين . فالطبقة الاولى حسب اصطلاحهم يمثلها الطوسي والنجاشي والثانية يتزعمها الشيخ المفيد ، وابن الغضائري ، والثالثة هي طبقة الصدوق ، واحمد بن محمد بن يحيى وامثالهما ، والرابعة طبقة الكليني وهكذا الى الطبقة السادسة عشر التي تنتهي بالمعاصرين للحسين واييه امير المؤمنين (ع) بينما ابتداء السنة في تسلسل الطبقات من الصحابة ، ثم